



قانون رقم (٩) لسنة ١٩٨٦ م
بانها خدمة بعض العاملين الوظيفيين
في الوحدات الادارية

مؤتمر الشعب العام ،

تنفيذًا لقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية في دور انعقادها العادي
الاول للعام ١٣٩٥ وموافق ١٩٨٦ م ،
وبعد الاطلاع على القانون رقم (٥٥) لسنة ١٩٧٦ م بشان الخدمة
المدنية ،

وعلى القانون رقم (١٥) لسنة ١٩٨١ م بشان نظام المرتبات للعاملين
الوظيفيين بالجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية ،

صيغ القانون الآتي

المادة الاولى

تنهي خدمة العاملين الوظيفيين في الوحدات الادارية من الفئات الآتية :
أ) العاملون الذين خصصت لهم مزارع في مشاريع مناطق الجبل الأخضر
وسهل الجفارة ووديان فزان
ب) الحائزون لمزارع منتجة او التي مضى على حيازتهم لها اكثر من خمس
سنوات .

ج) الذين يزاولون حرفة او يساهمون في تشاركيه بالإضافة الى اعمالهم .
د) الذين انهوا او ينهون دورات تدريبية في مجالات البناء وقيادة الشاحنات
والالات الثقيلة وغيرها وفقا لاحكام المادتين الثانية والثالثة من هذا
القانون .

المادة الثانية

تتولى اللجان الشعبية للبلديات اقامة دورات قصيرة الاجل للتتدريب على
حرف البناء وقيادة الشاحنات والالات الثقيلة وغيرها للعاملين غير المؤهلين
الذين تقل اعمارهم عن اربعين سنة ، على ان تعد خدمة المتدربي منتهية بانهائه
مرحلة التدريب وفقا للبرامج التي توضع لهذا الفرض .



العدد ١٥

صفحة ٤٨٧

المادة الثالثة

تضع اللجنة الشعبية العامة للخدمة العامة بالتنسيق مع اللجان الشعبية المختصة - فور صدور هذا القانون - البرامج التدريبية والمدد المحددة لتنفيذ هذه البرامج ، وفي جميع الأحوال يتعين إنهاء البرامج التدريبية المنصوص عليها في هذه المادة خلال أجل لا يجاوز نهاية عام ١٩٨٦ م .

المادة الرابعة

تتولى اللجنة الشعبية العامة للخدمة العامة إعادة تنظيم الملاكات في الوحدات الإدارية بما يحقق زيادة معدلات الاداء على ان يتم الاستغناء عن الموظفين الذين يشغلون وظائف على سبيل الاحتياط او تحويلهم الى المنشآت والمصانع وغيرها من الواقع الانتاجية الأخرى .

المادة الخامسة

تصدر اللجنة الشعبية العامة القرارات الازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة السادسة

يعمل بهذا القانون من تاريخ صدوره ، وينشر في الجريدة الرسمية .

مؤتمر الشعب العام

صدر في : ٦ شوال ١٣٩٥ من وفاة الرسول
الموافق : ١٢ يونيو ١٩٨٦ م